

Distr.
GENERAL

S/1997/623
7 August 1997

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية
لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى المادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة أتشرف بأن أبعث إليكم نسخة من بيان مجلس جامعة الدول العربية في دور إنعقاده غير العادي بتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ في مقر الجامعة العربية بالقاهرة بشأن "القرارات العدوانية التعسفية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني".

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور حسين حسونة

السفير

المراقب الدائم لجامعة

الدول العربية

مرفق

بيان مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده غير العادي بتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ بشأن القرارات العدوانية التعسفية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني

إن مجلس جامعة الدول العربية بناء على طلب دولة فلسطين عقد دورة غير عادية على مستوى المندوبين الدائمين لإتخاذ موقف عربي موحد في مواجهة القرارات العدوانية والتعسفية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

وإذ يؤكد المجلس على قرارات وبيانات مؤتمرات القمة العربية وبخاصة بيان قمة القاهرة الختامي الصادر في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وكذا قرارات مجلس جامعة الدول العربية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

وبعد أن تدارس المجلس التطورات الخطيرة التي يواجهها الشعب الفلسطيني، وفي ضوء ما تضمنه الخطاب الموجه من الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكذا بيان القيادة السياسية الفلسطينية حول سياسة العقاب الجماعي التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية والقاضية بفرض الحصار على المدن والقرى وإغلاق المعابر الدولية مع مصر والأردن، ومنع حركة العمال والبضائع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والإعلان عن نية القوات الإسرائيلية العمل في منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية، وحشد الدبابات والجنود وراجمات الصواريخ في مواجهة المدن الفلسطينية.

يؤكد مجلس الجامعة أن هذا الموقف المتفجر وأعمال العنف التي تعيشها المنطقة والتي حذر دائماً من عواقبها هي إحدى النتائج المترتبة على توقف عملية السلام نتيجة ممارسات إسرائيل وعدم التزامها بالاتفاقات الموقعة، كما أنها كانت بصفة مباشرة وليدة العوامل الآتية وهي:

١ - استمرار الحكومة الإسرائيلية في سياستها التوسعية في بناء المستعمرات الاستيطانية، وبخاصة في القدس الشريف، واغتصاب الأراضي وتغيير الأوضاع السكانية والجغرافية، وانتهاكها لكافة القرارات والمبادئ التي قامت عليها عملية السلام وخاصة قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨، وكذلك للاتفاقات التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٢ - قيام الحكومة الإسرائيلية بتعطيل وإيقاف عملية السلام على مختلف المسارات وما نتج عن ذلك من توتر في المنطقة.

٣ - الأجواء البالغة التوتر التي خلفتها حوادث انتهاك المستعمرين الاستيطانيين للقيم الأخلاقية والإنسانية والمس بالمعتقدات والرموز الدينية الإسلامية والمسيحية، والتي ألهمت المشاعر الدينية وأدت إلى غليان الرأي العام العربي الإسلامي والمسيحي.

ومن ثم فإن المجلس يحمل إسرائيل كامل المسؤولية عن تسميم الأجواء وتفجر أعمال العنف، ويدين بشدة القرارات والإجراءات الإسرائيلية المناقضة لكل المبادئ والاتفاقات التي قامت عليها عملية السلام، والمخالفة لكافة الشرائع والقوانين الدولية وبخاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، ويعتبرها بمثابة إعلان حرب على الشعب الفلسطيني وعلى قيادته السياسية، ويطالب برفعها فوراً.

ويرى المجلس أن التعجيل باستئناف عملية السلام على كافة المسارات، والتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل يتحقق بالإسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ وما بعدها طبقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥، هي السبيل الكفيل بعودة الأمن إلى المنطقة، والخروج من حالة الجمود والتوتر.

وإذ يشيد المجلس بمواقف الدول أعضاء الأمم المتحدة التي صوتت مع مشروع قرار الجمعية العامة في دورتها غير العادية الاستثنائية العاشرة فإنه يطالب راعبي عملية السلام ودول الاتحاد الأوروبي، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن واليابان ودول مجموعة عدم الانحياز والدول الأخرى المعنية والأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الدولية بالتحرك العاجل لرفع الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني الذي أصبح يشكل تهديداً خطيراً لحياة المواطنين الفلسطينيين، كما يطالبهم بالعمل على استئناف عمليات التفاوض على جميع المسارات والبناء على ما تم التوصل إليه في هذا الشأن، ودفع عملية السلام حتى يمكن أن تتجنب المنطقة المزيد من أعمال العنف وإراقة الدماء وتأجيج مشاعر العداة وفقدان الثقة، ولن يتأتى ذلك إلا بوقف عمليات الاستعمار الاستيطاني في جميع الأراضي العربية المحتلة، وبخاصة مدينة القدس الشريف، وتنفيذ الحكومة الإسرائيلية للاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع منظمة التحرير الفلسطينية بكل دقة.

ويرفض المجلس رفضاً قاطعاً الادعاءات الإسرائيلية التي تحمّل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية أعمال العنف، التي تفجرها المواقف المتعنتة للحكومة الإسرائيلية وعدم التزامها بما وقعت عليه والتزمت به، في الوقت الذي تحترم فيه السلطة الوطنية الفلسطينية التزاماتها.

ويؤكد المجلس أن استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، من حيث توقفت المفاوضات السابقة مع الطرف الإسرائيلي، سوف ينعكس إيجابياً على مجمل عملية السلام.

وإذ يؤكد المجلس وقوفه الداعم والمساند للشعب الفلسطيني وقيادته في مواجهة كافة التحديات، يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى التحرك العاجل على كافة المستويات الإقليمية والدولية لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني.

ويعتبر المجلس هذه الدورة مفتوحة لمتابعة التطورات الخطيرة الجارية.
